Distribution: Restricted REPL.VI/2/INF.2 18 April 2002
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق – الدورة الثانية

روما، 18-19 أبريل/نيسان 2002

مذكرة معلومات

استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما في المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الآسيوي

مقدمة

1 – تهدف وثيقة المعلومات هذه إلى وصف الأساس الذي تستند إليه المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الآسيوي في إرساء سلطة الالتزام بالموارد لعمليات الإقراض السنوية، مع الأخذ في الحسبان لجوء كل من هاتين المؤسستين إلى سلطة الالتزام بالتدفقات العائدة المقبلة.

2 – وهناك سمتان تشترك فيهما كلتا المؤسستين الماليتين المذكورتين وهما: توافر إطار تخطيطي ومهمة عمليات يرتبطان بفترة للتجديد، وإطار متعدد السنوات لسلطة الالتزام يستند إلى التوقعات الخاصة بتوليفة من موارد الجهات المانحة (مع نمط قابل للتوقع لتسديد المساهمات)، والموارد الداخلية (التدفقات العائدة، رسوم القروض، عائد الاستثمار)، والفوائض والاحتياطات المتراكمة، والمبالغ المرحلة من عمليات التجديد السابقة، وصافي تحويلات العائد من العمليات المصرفية. وفي حالة المؤسسة الدولية للتنمية فإن سلطة الالتزام مقدما تغطي نسبة 40% من سلطة الالتزام السنوية. وفي حالة مصرف التنمية الآسيوي فإن هذه السلطة تغطي نحو 42% من متطلبات الموارد خلال فترة الالتزام الجارية. وتقوم كلتا المؤسستين بتشغيل مرافق القروض الميسرة بهدف إحراز توازن بين تدفقات الموارد العائدة والخارجة للعمليات خلال فترة عشر سنوات تقريبا.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المؤسسة الدولية للتنمية

3 - تشتق سلطة الالتزام المتعلقة بالقروض الجديدة في المؤسسة الدولية للتنمية من مساهمات الجهات المانحة ومن الموارد المعروفة بالـ "RITO"، أي التدفقات العائدة من تسديد القروض الائتمانية، وعائد الاستثمار، وصافي تحويلات العائد من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمصادر الأخرى مثل رسوم الخدمة المحددة للمؤسسة الدولية للتنمية، وصافي النفقات الإدارية، والموارد المتبقية من العمليات السابقة لتجديد الموارد. كما تستخدم التدفقات العائدة المقبلة في إطار خطة الالتزام المسبق لتعزيز سلطة الالتزام المتأتية للمؤسسة من موارد الـ "RITO"، مع ضمان بقاء السيولة في الوقت ذاته عند مستويات حصيفة.

4 - وفي يونيو/حزيران عام 2000، وصلت قمة الإطار الثاني عشر لسلطة الالتزام لمؤسسة التنمية الدولية (2000 – 2002) إلى 15.3 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. وشملت سلطة الالتزام ما يلي:

(أ) مساهمات الجهات المانحة في الإطار الثاني عشر للالتزام (8.6 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة)؛

(ب) الموارد الداخلية (5.6 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة)؛

(جـ) صافي تحويلات عائد البنك الدولي للإنشاء والتعمير (650 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة)؛

(د) المساهمات الخاصة (41 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة)؛

(هـ) المقادير المرحلة من مساهمات الجهات المانحة في الإطار الحادي عشر للمؤسسة الدولية للتنمية (91 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة).

5 - ومن المنتظر أن تشكل موارد الـ "RITO" (الفئات ب، وجـ، ود المذكورة أعلاه) نسبة 44% في الإطار الثاني عشر للالتزام في المؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل الالتزام مقدما نحو 40% من سلطة الالتزام السنوية الجارية لتغطية التزامات الصرف المقبلة. ومن المنتظر أن يزيد هذا النصيب إلى نحو 50% على مدى السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة. وستصل قيمة سيولة المؤسسة الدولية للتنمية إلى زهاء 10 مليارات دولار أمريكي خلال السنوات القليلة القادمة، غير أن من المنتظر أن تهبط بسرعة لتصل إلى أدنى مستوى حصيف (ملياران إلى ثلاثة مليارات دولار أمريكي) قبل نهاية العقد. وسيتم ذلك عبر زيادة التزامات الإقراض مقابل الموارد الداخلية وعمليات الصرف المتوقعة المقبلة، ومع مضي الوقت فإن من المتوقع أن يتحقق تناظر بين التدفقات النقدية العائدة والتدفقات النقدية الخارجة (سياسة الاستثمار في المؤسسة الدولية للتنمية لعام 2001).

6 - يشكل عائد الاستثمار نسبة صغيرة من مجموع سلطة الالتزام حيث يبلغ حاليا نحو 500 مليون دولار أمريكي سنويا. ومن المنتظر أن ينخفض هذا العائد إلى 10 ملايين دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة. وبلغت قيمة التدفقات العائدة من القروض الائتمانية للمؤسسة الدولية للتنمية (أصل القرض وعائد الفوائد من القروض الإنمائية) نحو 1.5 مليار دولار أمريكي سنويا في المتوسط في الأعوام 1999، و 2000، و2001. وبافتراض نمط مشابه

عـــام 2000، فإن بالمستطاع التقدير بأنه خلال فترة الإطار الثاني عشر للمؤسسة الدولية للتنمية، فإن الدخل المتأتي من الـــتدفقات العائدة سيبلغ قرابة 4.5 مليار دولار أمريكي (نحو 5.6 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة) مقابل سلطة للالتزام مقدما قدرها 4.7 مليار دولار أمريكي تقريبا (5.9 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة). وهذا فإن التدفقات العائدة تمثل اسميا زهاء 95% من توقعات الموارد الداخلية و 37% من إطار سلطة الالتزام على مدى ثلاث سنوات.

7 – ويـــتولى المدراء التنفيذيون أمر الموافقة على إطار مدته ثلاث سنوات لموارد الـــ "RITO" لفترة التجديد، كما يضـــطلعون بإقـــرار استخدام هذه الموارد على أساس سنوي عبر خطة الالتزام مقدما وبرنامج البعد الخامس. ويجري انتقاء المستويات المناسبة من الالتزام بطريقة تكرارية تتمثل في اختيار تدفقات مستويات الالتزام التي تلبي على النحو الأمـــثل متطلـــبات المـــوارد التشغيلية، مع الحفاظ على توازن تحوطي واف. وتستبعد توقعات الموارد المتاحة المقبلة مدفوعـــات أصل القروض، كما تستبعد مدفوعات رسوم الخدمة من الجهات المقترضة من المؤسسة وذات المتأخرات التي لا تحتسب على أساس الاستحقاق، وتفترض هذه التوقعات أن حجم المتأخرات سيزداد. ولا تفترض تلك التوقعات تلقي المؤسسة لتحويلات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير تتجاوز ما تشير إليه اتفاقية الإطار الثاني عشر للمؤسسة.

8 – وتـــتوقع المؤسســـة في الوقت الراهن أن يظل برنامجها الإقراضي ثابتا بالقيمة الحقيقية، وأن تظل مساهمات الجهـــات المانحـــة ثابتة بالقيمة الاسمية. ومن المنتظر أن تتم تغطية الفارق في الموارد الذي يشير إليه ذلك بالتدفقات العائدة، ورسوم القروض، والعوائد الأخرى.

9 – وتقدم الجهات المانحة مساهماتها للإطار الثاني عشر للمؤسسة الدولية للتنمية على شكل مبالغ نقدية أو سندات فـــي ثلاثـــة أقساط سنوية متكافئة (يناير/كانون الثاني 2000، ويناير/كانون الثاني 2001، ويناير/كانـــون الثاني 2002). وتسدد مساهمات الجهات المانحة وفقا لجدول زمني محدد على أساس شبه تناسبي بين الجهات المانحة.

مصرف التنمية الأسيوي

10 – أســـفر التجديد الثامن لموارد مصرف التنمية الآسيوي (2001 –2004) عن مستوى إقراضي مزمع قدره 5.6 ملـــيار دولار أمريكـــي، ويتألف من 2.9 مليار دولار أمريكي من مساهمات الجهات المانحة الجديدة و2.7 مليار دولار أمريكـــي مـــن سلطة الالتزام التي ستتولد من الموارد التي ينتظر أن تتاح خلال فترة التجديد الثامن (أي الالتزام مقابل الـــتدفقات العـــائدة المقـــبلة). وستســـدد مساهمات الجهات المانحة وتغدو متاحة للالتزامات التشغيلية في أربعة مقادير متساوية على مدى السنوات الأربع التي تغطيها فترة التجديد.

11 – ويتمـــثل الهدف المالي الراهن لمصرف التنمية الآسيوي في تحقيق التمويل الذاتي بحلول فترة التجديد الحادي عشـــر للموارد، أي خلال اثني عشر عاما. وتتألف الاستراتيجية من العناصر التالية: (i) زيادة سلطة الالتزام بطريقة حصـــيفة ومستدامة من موارد من غير الجهات المانحة؛ (ii) توسيع وتدعيم قاعدة موارد الجهات المانحة؛ (iii) زيادة سلطة الالتزام من تضافر موارد الجهات المانحة وغير المانحة. وتحقيقا للهدف الجديد للاكتفاء الذاتي، فقد أعيد تصميم مصـــرف التنمـــية الآسيوي عام 1997 كصندوق متجدد. وبصورة أساسية فإن خطة السلطة الموسعة للالتزام بالموارد مقدمـــا تســـتخدم مدفوعـــات القـــروض الســـابقة للمصرف لتوليد سلطة للالتزام عبر المناظرة بين المدفوعات المقبلة والمصروفات. وتشير التوقعات أنه على أساس مستوى من القروض قدره 6.0 – 6.3 مليار دولار أمريكي ومساهمات

مـــن الجهـــات المانحـــة بقـــيمة تتراوح بين 2.8 مليار دولار أمريكي و3 مليارات دولار أمريكي في التجديدين التاسع والعاشـــر لموارد مصرف التنمية الآسيوي فإن هذا المصرف يحقق التمويل الذاتي عند مستوى قدره 6.0 – 6.3 مليار دولار أمريكي اعتبارا من التجديد الحادي عشر للموارد فما بعد.

12 – وتشـــابه المنهجية المستخدمة في حساب السلطة المعززة للالتزام بالموارد مقدما ما تستعمله المؤسسة الدولية للتنمـــية فـــي تحديد سلطة الالتزام بالموارد مقدما، أي تحديد المقدار الأقصى للإقراض السنوي الذي يمكن دعمه إلى أجل غير محدود، بدون مصروفات مقبلة مقابل هذه القروض تتجاوز التدفقات العائدة المتوقعة، وبدون انخفاض السيولة إلـــى أقـــل مـــن الحد الأدنى المعتمد. وتحدد السلطة الموسعة للالتزام بالموارد مقدما بنسبة 85% من التدفقات العائدة المـــتوقعة، ولا يسمح بهبوط السيولة دون نسبة 20% من المصروفات المتوقعة لسلطة الالتزام بالموارد مقدما في السنة التالـــية. واستنادا إلى متوسط آخر ثلاث سنوات فإن قيمة التدفقات العائدة السنوية تبلغ نحو 290 مليون دولار أمريكي. وعلى هذا فإن التقدير المتحفظ لإجمالي التدفقات العائدة على مدى فترة التجديد الثامن لموارد مصرف التنمية الآسيوي قد يصل إلى 1.1 مليار دولار أمريكي، أي نحو 42% من مجموع سلطة الالتزام الذي يوفره تجمع موارد الجهات غير المانحة للفترة.

13 – وفي ظل إطار السلطة المعززة للالتزام بالموارد مقدما فإن موارد مصرف التنمية الآسيوي تتوزع على ثلاثة تجمعـــات هـــي: (i) تجمـــع التجديد الحالي؛ (ii) تجمع ما بعد التجديد؛ (iii) تجمع الموارد من الجهات غير المانحة. ويرمـــي تجمـــع التجديد الحالي إلى الوفاء بالتزامات القروض الجديدة حصرا. ويتم تمويل عمليات الصرف على مثل هـــذه الالتزامات خلال فترة التجديد الحالي وما بعد ذلك بمساهمات التجديد الحالي. وبعبارة أخرى فإن قروض التجديد الســـابع ســـتمول مـــن مساهمات التجديد السابع؛ في حين ستمول قروض التجديد الثامن من مساهمات التجديد الثامن، وهكـــذا دوالـــيك. وتعـــادل سلطة الالتزام قيمة الموارد من التجديد الحالي التي تعتقها الجهات المانحة فعلا للالتزامات التشغيلية، بالإضافة إلى مستوى السلطة المعززة للالتزام بالموارد مقدما، ناقصا مجموع التزامات القروض خلال فترة التجديد الحالية، وناقصا بند طوارئ محدد بنسبة 6.5% لمواجهة مخاطر تقلب أسعار الصرف.

14 – ويرمـــي تجمـــع ما بعد التجديد حصرا إلى تغطية مصروفات القروض الملتزم بها قبل التجديد الحالي. وقد غـــدت مســـاهمات الـــتجديد السابع لموارد مصرف التنمية الآسيوي (1997 – 2000) جزءا من تجمع ما بعد التجديد. وســـيجري اتباع هذا النمط في كل دورة لاحقة من دورات التجديد. وباعتبار أن موارد تجمع ما بعد التجديد تتفق على مـــدى الزمن فقد ينشأ فائض صاف أو نقص صاف. وستستخدم الموارد من الجهات غير المانحة كواق من أي نقص. وسيدرج الفائض الصافي في تجمع موارد الجهات غير المانحة. أما النقل في تجمع ما بعد التجديد فسيتم التعويض عنه بســـحب المـــوارد مـــن تجمع الجهات غير المانحة. وثمة هامش مدرج في التجمع قيمته 6.5% لمواجهة تقلب أسعار الصرف.

15 – يرمـــي تجمع الموارد من غير الجهات المانحة إلى الوفاء بالالتزامات الجديدة عبر السلطة المعززة للالتزام بـــالموارد مقدما وكذلك تغطية عمليات صرف قروض ما بعد التجديد إذا تبين أن الموارد المتاحة في ذلك التجمع غير كافـــية. وتجمـــع مـــوارد الجهات غير المانحة هو مصدر الصرف لقروض السلطة المعززة للالتزام بالموارد مقدما. وســـيتلقى هـــذا الـــتجمع الحيازات السائلة المشتقة من مدفوعات القروض، وعائد الاستثمار، والزيادة في صافي عائد

عمليات مصرف التنمية الآسيوي، والفائض من المساهمات السابقة للجهات المانحة. وفي عام 1998 وافق مصرف التنمية الآسيوي على إدراج حصيلة مدخرات القروض وعمليات إلغائها في تجمع الجهات غير المانحة، مما وفر زيادة ضخمة في مستوى السلطة المعززة للالتزام بالموارد.